

الصكوك الاسلامية كبديل لتمويل الاستثمارات ومواجهة انهيار أسعار البترول في الدول النفطية

العربية مرداسي أحمد رشاد
باحث دكتوراه جامعة عباس لغرور
الجزائر

بوطبة صبرينة
باحثة دكتوراه جامعة محمد خيضر
الجزائر

تعدّ الدول العربية من أكثر البلدان في العالم التي تحتوي على ثروات باطنية هائلة؛ سواء من (معادن) أو (طاقات متجدّدة)، كما تحوز على أضخم احتياطيّ للبترول في العالم، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي تتحكّم في قنوات عديدة لنقل البترول إلى أنحاء العالم كافة؛ ممّا يجعلها رقما صعبا في حركة النشاط الاقتصادي العالمي .
يمثّل البترول المصدر الرئيس لعائدات معظم الدول العربية فهو يعتبر سلعة استراتيجية للتبادل الاقتصادي؛ بل والسياسي، فله مكانة كبيرة على خريطة التجارة الدولية .

وقد شهدت أسواق البترول العالمية في الآونة الأخيرة هزّات عنيفة صاحبها انخفاض كبير في أسعاره؛ ممّا أثر على اقتصاديات البلدان المنتجة له والعربية خاصّة؛ الأمر الذي دفعها إلى البحث عن سبل وأدوات بديلة لكبح تبعيّتها له واعتماد اقتصادياتها عليه من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي .

ويتمثّل البديل الأوفر حظًا في الصكوك الاسلامية التي تعمل على حشد الموارد المالية وتمويل المشاريع التنموية والاستثمارية وتمويل عجز الخزينة بالإضافة إلى قدرتها على التحوّط وإدارة مخاطر انهيار أسعار النفط؛ من خلال أهمّ أنواعها والمتمثّل في صكوك البترول .

المحور الأوّل : المنطقة العربية والظاهرة البترولية

عرف البترول في العراق القديم باسم (ميزوبوتيميا) فيما قبل الميلاد بآلاف السنين، كما عرف في مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، واستخدم الإنسان رواسبه أو ما يخرج منه من خلال شقوق الأرض في (التدفعة، والإضاءة، رصف الطرق، البناء، التطبيب)، وما زالت آثار بابل في العراق تدلّ على استعمال الإنسان للإسفلت في البناء، كذلك داخل الأهرامات المصرية وقد تطوّرت استعمالات البترول مع الزمن والتقدّم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بالحفر واستثماره بشكل واسع إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ حيث استخدم البترول لأول مرّة من الآبار التي حفرت سنة ١٨٦٧م في كلّ من ألمانيا وبنسلفانيا في الولايات المتحدة .

أولاً: مفهوم البترول: هناك العديد من التعاريف لمفهوم البترول نأخذ الشائع منها:

تعريف البترول: البترول كلمة من أصل لاتينيّ؛ وتعني: زيت الصخر (Petr) صخر + (Oleum) زيت، وهو مادة بسيطة؛ حيث أنه يتكوّن كيميائياً من عنصرين فقط هما (الهيدروجين والكربون)، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها وباعتباره خليطاً من المواد الهيدروكربونية. البترول سائل دهني له رائحة خاصّة تميّزه وتختلف ألوانه بين (الأسود، الأخضر، البني والأصفر)، كما تختلف لزوجته تبعاً لكثافته النوعية¹.

أنواع البترول:

للنفط تصنيفات عديدة تمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام، ومن ضمن هذه التصنيفات تصنيفات النفط حسب الكثافة، وحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه؛ فحسب الكثافة يمكن تقسيم النفط الخام إلى:

(نفط ثقيل، نفط متوسط، و نفط خفيف)، وترجع خاصيّة اختلاف كثافة البترول إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلّما زادت هذه النسبة زادت كثافته؛ وذلك بسبب إمكان الحصول على النفط، وفي الحقيقة فالنفط الخفيف أكثر طلباً في السوق وأعلى سلعة؛ لاحتوائه على كمّيات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات الغازولين، الذي يعتبر المشتقّ البترولي الأكثر طلباً في العالم.

كما يمكن تصنيف البترول إلى بترول حلو بنسبة كبريت منخفضة، وبترول حامض بنسبة كبريت عالية؛ فالبترول الخفيف الحلو قليل الكبريت أعلى ثمناً في أسواق النفط العالمية، كما أنّ مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى.

لوجود أنواع وأصناف مختلفة من البترول فقد تمّ الإنفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محدّدة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتمّ (زيادة أو خفض) قيمة السّلع البترولية؛ فعلى مستوى العالم اختير خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعاً عالمياً، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج حقول النفط العالمي؛ خاصّة في الأسواق الأوروبية ويتكوّن " برنت " من مزيج نفطي من ١٥ مكوّنات مختلفاً في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال اللتين تنتجان نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ويعتبر " برنت " من أنواع النفط الخفيفة بسبب وزنه النوعي البالغ ٣٨ درجة حسب معهد البترول الأمريكي API وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى ٧٣٪ و بناءاً

¹ مشدن وهيبة، " أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2005، ص:19.

على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنّه -بشكل عام- يباع بسعر أعلى من سلّة نפט " أوبك " بنحو دولار للبرميل، ويسعر أيضا أقلّ من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضا¹.

ثانيا- الخصائص العامّة للبتروّل :

للبتروّل مميّزات مهمّة ترفعه فوق مصافّ مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي :

- حيث أنّ الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواصّ لا توجد في غيره من تركيبه الكيماوي فريد المواد وهذا الدمج وهبه الله تعالى مجّانا، وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال؛ لكنّ التكاليف باهضة جدّا؛
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره؛ لأنّ احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء وتتأثر بالعوامل (الاقتصادية والسياسية)؛ ممّا يضفي عليها طبيعة دولية وأهميّة؛
- البتروّل مادة استراتيجية خاصّة؛
- يعتبر البتروّل مصدرا ناضبا يتناقض بكثافة استعماله؛
- تبلغ المشتقّات البتروولية حوالي ٨٠٠٠٠ منتجاً؛
- البتروّل هو المصدر الرئيس للطاقة، ويعتمد عليه التطوّر التكنولوجي المعاصر والفنّ الإنتاجي السائد؛
- تتركّز معظم منابع البتروّل في الدول النامية، بينما يتوفّر الفحم في الدول الصناعية².

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للصّكوك الإسلامية

تعتبر الصّكوك الإسلامية من البدائل التي تعتمدّها المؤسّسات المالية الإسلامية في (تمويل مشاريعها الاستثمارية، وتوفير السيولة، وتسهيلها الحكومات)؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية

تعريف الصّكوك الإسلامية:

أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية على الصّكوك الإسلامية اسم (صكوك الاستثمار) تميّزا لها عن الأسهم وسندات القرض، وعرفتها بأنّها: " وثائق متساوية القيمة تمثّل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص؛ وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " .

¹ زغبي نبيل، " أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير (منشورة)، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص: 18.

² مشدن وهيبية، مرجع سابق، ص: 23.

وعرّفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنّها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية؛ وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجّلة بأسماء أصحابها؛ باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحوّل إليه بنسبة ملكية كلّ منهم فيه"¹.

أهمية وأهداف الصكوك الإسلامية:

أهمية الصكوك الإسلامية:

لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل، من أبرزها:

- إنّ الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضّح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي؛
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي؛ بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثمّ خفض معدّلات التضخّم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية (التحتية والتنموية) بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية؛ وذلك لأنّ عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها؛
- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق؛ لأنّه يتطلّب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض؛ ممّا يوفّر المزيد من المعلومات في السوق.

أهداف الصكوك الإسلامية:

تتمثّل الأهداف الأساسية لإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري؛ من خلال تعبئة موارده من المستثمرين؛ وذلك من خلال عرض صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال؛ لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع؛
- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمّة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتمّ بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثّل في الصكوك الإسلامية، ومن ثمّ عرضها في السوق لجذب المدخّرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل؛

¹ أشرف محمد دوابه، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، ورقة عمل مقدّمة لمؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، "الواقع وتحديات المستقبل"، نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء، اليمن، يومي 20 و21 من مارس 2010، ص: 03.

- تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك؛ من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا¹.

المحور الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة انهيار أسعار البترول

تشير التوقعات بزيادة حجم سوق الصكوك الإسلامية من ٤١ مليار دولار حالياً إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة الأمر الذي يؤكد قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى؛ مثل مشروعات البنى التحتية كـ النفط والغاز والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من المشروعات التنموية، وكذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات².

دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خياراً أمثل خاصة للدول العربية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من الأدوات الفعالة في هذا المجال؛ لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معاً، وهما (تعبئة الموارد وضمان توجيهها) إلى مجالات الوسائل الفعالة في هذا المجال؛ إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد؛ بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة؛ فنجد صكوك المريحة تلائم الأعمال التجارية وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية- تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل أنواع الاستثمارات كافة (الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة)، كما تصلح لجميع أنواع النشاطات (الاقتصادية التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية)؛ وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها مكانية/؟؟ وانعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة؛ إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته³.

1 نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص: 254-255.

2 فتح الرحمان علي محمد الصالح، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية"، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، لبنان، جويلية 2008، ص: 19.

3 سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول، "منتجات وتطبيقات الابتكار في الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 5 و6 من ماي 2014، ص: 08.

أهمية الصكوك الإسلامية في مواجهة انهيار أسعار البترول في الدول النفطية العربية :

يمكن لصكوك البترول أن تعمل على مواجهة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتنهض بالحكومات النفطية ذلك من خلال :

١- أسباب انهيار أسعار النفط :

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام ٢٠١٤م حتى بداية عام ٢٠١٥م، وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضا، ولكن بأقل حدة، وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أن عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى انخفاضه على نحو حادّ ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى الانخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط؛ وهي متعلقة بالعرض، أو الطلب وبموامل توقّعات مستقبلية.

أ- عوامل العرض والطلب :

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٠م بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسية، وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من ١٠٠ دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام ٢٠١٠م). وذلك لسببين أساسيين هما :ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كـ(العراق، وليبية)؛ ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

وفي أواسط عام ٢٠١٤م، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقّع أن تخفض أوبك (وهي تنتج ٤٠٪ من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب؛ ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند ٣٠ مليون برميل يوميا وكان ذلك مفاجئا للأسواق، فأدّى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليوصل نفط برنت انهياره من ٨٠ إلى ٦٠ دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد في ديسمبر عام ٢٠١٤م ليصل إلى ما دون ٥٠ دولار في ٢٠١٥م.

ب- قناة التوقعات المستقبلية:

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتأثيره في أسعار النفط والمعادن؛ فخلال العقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال، وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي أتبعها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة (اليورو، واليابان) فإن ذلك يؤدي إلى أمرين، أحدهما توجيه رؤوس الأموال والمحافظة الاستثمارية للاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتهما، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلّقة بالعالم مثل منطقة (اليورو واليابان)¹.

٢- دور صكوك البترول في مواجهة انهيار أسعار البترول في الدول النفطية العربية:

تعمل صكوك البترول على مواجهة مخاطر انهيار أسعار البترول والتحوط منها؛ فهي تقوم على مبدأ عمل صكوك السلم للتحوط من تغيير الأسعار فهي تعمل على:

أ- تدعيم ميزانية التنمية:

يمكن للحكومة أن تحصل على التمويل لتنفيذ المشاريع النافعة عن طريق صكوك البترول المذكورة، فتحصل اليوم على ثمن البترول الذي ستنتجه غدا، وتنهض هذه الأداة بتلك الوظيفة بالكفاءة نفسها التي تحقّقها السندات؛ بل أنّها تتفوّق عليها كثيرا ذلك أنّ مصيبة الحكومات في وقتنا الحاضر هو إغراق نفسها بالديون عن طريق إصدار السندات، والسبب في ذلك إنّما يعود إلى عدم وجود ضابط ذاتي يحدّد قدرة الحكومة على تحمّل الديون، ونتيجة لضغط العوامل السياسية تفرط الحكومات في إصدار تلك السندات وتثقل كاهل خزintها بالديون؛ ولكنّ النموذج الذي تقترحه صكوك البترول يتضمّن ضابطا ضمينا فإنّ الحكومة عندما تبيع البترول سلما فهي تواجه بالضرورة حداً أعلى لا يمكن لها أن تتخطاه هو قدرتها على إنتاج تلك السلعة ومنه لا تبيع إلا بقدر طاقتها على تحمّل الدين.

ب- تحقيق الاستقرار في ميزانية التشغيل:

إنّ عملية إصدار صكوك البترول سهلة وميسّرة، ولا يكتنفها أيّ (صعوبات أو تعقيدات) لا سيّما إذا طوّرت لها سوق للتداول، ومن ثمّ فإنّ الحكومات تستطيع خلال أيام أو أقلّ من ذلك أن تحصل على المال ببيعها البترول سلما بواسطة تلك الصكوك فتسدّ حاجتها عند بروزها مباشرة.

¹ خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص: 06-03.

ج- التوزيع عبر الأجيال :

عندما تباع الحكومة اليوم البترول الذي ستنتجه غدا فإنّها تحمل نفسها بدين سيتمّ تسديده في التاريخ المستقبليّ، وعندما يتمّ ذلك التسديد فإنّ الحكومة ستقتطع من مواردها عندئذ لهذا الغرض، هذا يعني أنّ الموارد المالية التي حصلت عليها اليوم لإنشاء مشروع سيدفع جزءا منها المواطنون في السنوات القادمة عندما تقتطع الحكومة من الموارد التي كان يمكن أن تكون متاحة لهم لتسديد ذلك الدين، هذا يعني أنّ الدين المذكور يؤديّ إلى تحقيق العدالة عبر الأجيال، والأداة التي نقترحها تنهض بهذه الوظيفة بشكل كاف؛ لأنّ إصدارها يتمخّض عنه دين يتعلّق بدمّة الحكومة تدفعه في المستقبل، أيّ: تحمله للمواطنين ضمن ميزانياتها المستقبلية، ومن ثمّ يشاركون في تحمّل أعباء المشاريع التي يتمتّعون بمنافعها.

د- تنفيذ السياسة النقدية :

لما كانت هذه الصكوك قابلة للتداول، ولها سوق يمكن للحكومة وهي مصدر لها أن تستعيدها فإنّها نافعة كأداة لتنفيذ السياسة النقدية، فإذا رغبت في سحب السيولة توسّعت في إصدارها فقبضت النقود من الناس وأعطتهم تلك الصكوك التي لا تمثّل وسائل دفع جاهزة، ومن ثمّ ليست جزءا من القاعدة النقدية، وإذا رغبت في زيادة مستوى السيولة استردت تلك الصكوك بما يشبه الإقالة من الدين وأعطت حملتها النقود التي تضاف إلى السيولة فتمثّل حقنا في الاقتصاد¹.

الخاتمة :

لخصت هذه الدراسة إلى أنّ الصكوك الإسلامية تمثّل أفضل بديل تنمويّ لتحقيق متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الدول العربية حيث توصّلت إلى :

الصكوك الإسلامية لها دور كبير في حشد الموارد المالية؛ من خلال إصداراتها لتمويل المشاريع التنموية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دورها الكبير في تمويل عجز الخريفة في الدول العربية ومساعدتها على الخروج من شبح المديونية، بالإضافة إلى دور صكوك البترول والتي تمثّل أحد الصكوك الحديثة والمتوافقة مع الضوابط الشرعية في التحوط وإدارة مخاطر تقلّبات أسعار البترول في الأسواق العالمية .

لهذا تعتبر الصكوك الإسلامية كبديل اقتصادي للدول التي تعتمد على الرّيع البترولي في نشاطها الاقتصادي .

¹ محمد علي القري، "صكوك البترول أداة مالية بديلة لأذونات الخزينة الحكومية"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1992، ص: 15-18.

قائمة المراجع:

- (١) - أشرف محمد دوبه، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصارف الإسلامية اليمينية، "الواقع وتحديات المستقبل"، نادي رجال الأعمال اليمني، صنعاء، اليمن، يومي ٢٠ و ٢١ من مارس ٢٠١٠.
- (٢) - خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.
- (٣) - زغبى نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروربي على قطاع الخروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (منشورة)، جامعة سطيف ١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢.
- (٤) - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول، "منتجات وتطبيقات الابتكار في الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، جامعة سطيف ١، الجزائر، يومي ٥ و ٦ ماي ٢٠١٤.
- (٥) - فتح الرحمان علي محمد الصالح، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية"، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، لبنان، جويلية ٢٠٠٨.
- (٦) - مشدن وهيبة، "أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٣"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥.
- (٧) - محمد علي القري، "صكوك البترول أداة مالية بديلة لأذونات الخزينة الحكومية"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.
- (٨) - نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد ٩، ٢٠١١.